

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال
الدراسات العليا

**نموذج مقترن
لإدارة الأصول والخصوم بشركات التأمين
في ظل القيود الرقابية**

**A Suggested Model
for Asset – Liability Management in Insurance Companies
under Regulatory Constrains**

بحث لاستيفاء متطلبات الحصول على درجة
دكتور الفلسفة في إدارة الأعمال

إعداد
صلاح محمد العادلي إسماعيل

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / نبيل عبد السلام شاكر

أستاذ التمويل والاستثمار

بكلية التجارة - جامعة عين شمس

٢٠١١

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً: النتائج

قامت هذه الدراسة من أجل التوصل إلى نموذج لإدارة الأصول والخصوم في شركات التأمين في مصر، وفي سبيل ذلك استخدمت هذه الدراسة دالة لاجرانج لإيجاد أوزان مثلى لعناصر الأصول والخصوم حتى يتحقق هدف من هذا النموذج هو تعظيم العائد وتنمية المخاطرة، من خلال التخصيص الأمثل للموارد على محفظة الأصول وتنمية المخاطرة في محفظة الخصوم.

وقد اتسق منهج البحث مع ما جاء في دراسة Gordon & Kajiji, 2004 من حيث إيجاد أوزان نسبية مثلى، وإن اختلف مع دراسة "البير ٢٠٠٣" في المنهج الرياضي المستخدم وكذلك في قطاع التطبيق، حيث طبّقت دراسة البير على البنوك المصرية. كما اتفق مع دراسة Wring Ping 2008 رغم الاختلاف في منهج البحث، حيث اعتمد Pring على عمل سيناريوهات مختلفة تتناسب عمل سوق التأمين وتكون وسيلة مرتبة. وبالمقارنة مع دراسة Nadine 2008 نجد أنه استخدم أسلوب التخصيص الأمثل للموارد على محفظة الأصول من خلال استراتيجيات حساب القيمة العادلة ولكنه عزل المخاطر في الأجل القصير.

وقد اتفقت دراسة Thomas Berry 2008 في الاستراتيجيات المثلية لإدارة الأصول، واختلفتا مع الدراسة التي نحن بصددها في إيجاد نموذج مقترن يأخذ في الاعتبار العائد والمخاطرة التي تمثل هدف الإدارة المالية في تعظيم ثروة المالك. واتفقت مع دراسة Gestmen 2008 في التركيز على أهمية وجود نموذج لإدارة الأصول والخصوم ولكن اختلفت معه في المنهج الرياضي المستخدم حيث استخدم Gestmen البرمجية الاحتمالية الهدفية وأُوجد نموذج للأصول ونموذج للخصوم ونموذج تخصيص الأموال وبعد إيجاد هذه النماذج يتم المحاكاة مع الواقع.

من وجهة نظر أخرى قدم Andrew 2006 نموذج على أساس البرمجة الهدفية الاحتمالية من خلال تحليل مخاطر الاستثمار وإمكانية الاحتياط ضد الإفلاس، في حين أن هذه الدراسة قدمت نموذج لإدارة الأصول والخصوم من خلال إيجاد أوزان نسبية لشركات التأمين العاملة في مصر في ظل القيود الرقابية وإيجاد علاقة بين العائد والمخاطرة واختبارها مع مختلف بنود الميزانية في الشركات محل التطبيق.

وقد استهدف البحث التحقق من صحة الفرضيات التالية:

- لا توجد فروق معنوي - ذات دلالة إحصائية - بين معاملات الإختلاف في حالة توزيع الأصول والخصوم بطريقة مثلى مقارنة بها في حالة التوزيع الفعلى لها بشركات التأمين.
- لا يوجد تأثير معنوي - ذو دلالة إحصائية - لتوزيع الأصول والخصوم بطريقة مثلى على سيولة شركات التأمين.
- لا يوجد تأثير معنوي - ذو دلالة إحصائية - لتوزيع الأصول والخصوم بطريقة مثلى على مخاطرة شركات التأمين.
- لا يوجد تأثير معنوي - ذو دلالة إحصائية - لتوزيع الأصول والخصوم بطريقة مثلى على ملكية شركات التأمين.

- لا يوجد تأثير معنوي - ذو دلالة إحصائية - لتوزيع الأصول والخصوم بطريقة مثلى على نشاط شركات التأمين.

وبعد عرض النموذج في الفصل السابق والذي قام الباحث باختياره عن شركات التأمين العاملة في مصر والمسجلة في هيئة الرقابة المالية في مصر في الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٩ والتي تمثل إحدى عشر عاماً توصل إلى النتائج التالية:

١ تم إيجاد أوزان نسبية للأصول والخصوم لشركات التأمين العاملة في مصر باستخدام الأسلوب الرياضي دالة لاجرانج وأكدهت النتائج على أن توزيع بنود الأصول والخصوم في ضوء النموذج المقترن ينطوي على تأثير على معامل الإختلاف لشركات التأمين حيث تحقق معامل إختلاف يبلغ ٨٠,١٪ (في حالة الأداء الفعلى) بينما وصل إلى ٥,٥٪ في حالة تطبيق النموذج المقترن (أى التوزيع حسب الأوزان المثلى الجديدة). وقام الباحث باختبار معنوية الفروق بين معاملات الإختلاف في حالة توزيع استثمارات شركات التأمين حسب الموقف الفعلى مقارنة بالتوزيع الأمثل، باستخدام اختبار ويلكوكسون Wilcoxon Signed Ranks Test. وقد اتضح وجود فروق معنوية توضح إنخفاض معاملات الإختلاف في حالة التوزيع الأمثل، وذلك بمستوى معنوية ٠,٠٨. وهذا يشير إلى صحة الفرض الأول.

٢ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معامل الإختلاف الذي يمثل العلاقة بين العائد والمخاطر الناتج عن إيجاد أوزان نسبية مثلى للأصول والخصوم والسيولة مقاسة بالنقدية والودائع بالبنوك. وقد تراوح معامل التحديد ما بين ٧٤٦،٠٠ إلى ٨٠٨،٠٠ عند استخدام تحليل الانحدار البسيط والدالة التربيعية Logit، وهذا يشير إلى صحة الفرض الثاني.

٣ لم يتوصل الباحث إلى دلالة إحصائية بين معامل الإختلاف الذي تمثل العلاقة بين العائد والمخاطر الناتج عن وجود أوزان نسبية مثلى للأصول والخصوم ونسبة مخصص الأخطار السارية. وقد تراوح معامل التحديد ما بين ١٢٤،٠٠ إلى ١٠١،٠٠ عند استخدام تحليل الانحدار البسيط والدالة التربيعية Logit، وهذا يشير إلى عدم صحة الفرض الثالث.

٤ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معامل الإختلاف وال العلاقة بين العائد والمخاطر الناتجة عن إيجاد أوزان نسبية مثلى للأصول والخصوم ونسبة حقوق المساهمين التي تمثل حق الملكية. وقد تراوح معامل التحديد ما بين ٧٧٥،٠٠ إلى ٩٨٧،٠٠ عند استخدام تحليل الانحدار البسيط والدالة التربيعية Logit، وهذا يشير إلى صحة الفرض الرابع.

٥ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معامل الإختلاف التي تمثل العلاقة بين العائد والمخاطر الناتج عن إيجاد أوزان نسبية مثلى للأصول والخصوم ونسبة الأقساط التي تمثل النشاط. وقد تراوح معامل التحديد ما بين ٩٣٤،٠٠ إلى ٩٧٥،٠٠ عند استخدام تحليل الانحدار البسيط والدالة التربيعية Logit، وهذا يشير إلى صحة الفرض الخامس.

ثانياً: التوصيات

بعد استعراض النتائج وانطلاقاً من عنوان البحث:

- ١ يوصي الباحث شركات التأمين العاملة في مصر والمسجلة بهيئة الرقابة المالية بإتباع نماذج إدارة الأصول والخصوم الذي أصبح ضرورة ملحة في ظل ضغوط السيولة العالمية ومقابلة متطلبات السوق التأميني في مصر خاصة.
- ٢ كذلك يوصي الباحث شركات التأمين العاملة في مصر المسجلة لدى هيئة الرقابة المالية بتوظيف والاستفادة من النتائج المترتبة على اذر الأصول والخصوم في الرقابة من المخاطر نظراً لما يتمتع به العمل التأميني من صيغة خاصة دون المؤسسات المالية الأخرى من مخاطر مالية تأمينة ومخاطر مالية تحتاج التحوط بشدة.
- ٣ يوصي الباحث شركات التأمين العاملة في مصر والمسجلة بتوفير البيانات اللازمة لغرض البحث العلمي لأن هذا ينعكس عليها في صورة بحث علمي يتعامل مع مشاكلها ويؤدي إلى تحسين كفاءة العمل بها.
- ٤ يوصي الباحث بأن تعود الهيئة الرقابية على النشاط التأميني في مصر لهيئة الرقابة على التأمين بدلاً من هيئة الرقابة المالية نظراً للصيغة الخاصة للتأمين التي تختلف عن باقي المؤسسات المالية لأن المدير في شركات التأمين يواجهه مشكلتين عما التوقيع وكذلك درء المخاطر الخاصة بالنشاط التأميني مما يجعلها مختلفة عن باقي المؤسسات المالية من حيث صيغة عملها وتحتاج إلى رقابة خاصة دون باقي المؤسسات المالية.
- ٥ من خلال تجربة الباحث في مجال البحث العلمي في النشاط التأميني يوصي الباحث الهيئة الرقابية على النشاط التأميني بتوفير الأساليب الرياضية الخاصة بالعمل التأميني لإمكانية استخدامها في مجال البحث العلمي نظراً لارتفاع أسعارها وهذا سوف ينعكس عليها في صورة بحث علمي يتعامل مع المشاكل التي يمكن أن تعيق عملها بصورة كفاءة وفعالة.
- ٦ في ضوء ما سبق يوصي الباحث في مجال التأمين بأبحاث مستقبلية وبخاصة أن هناك ندرة في مجال هيكل التمويل الأموال وبخاصة القانون ١٠ لسنة ٨١ والمعدل بالقانون ٩٥ لسنة ٩٥ والمعدل بالقانون ١١٨ لسنة ٢٠٠٣ يقر الملكية بـ ٦٠ مليون في حين إجمالي الأصول في بعض الشركات يصل إلى قرابة ٥ مليارات وذلك بأبحاث عن التخصيص الأموال للموارد على محفظة التأمين نظراً لحساسية العمل التأميني ومتطلبات السيولة لديه.
- ٧ في ظل استخدام البحث العلمي في إدارة الأصول والخصوم يوصي الباحث بتعديل القانون والخاص بنسب الاستثمار في ظل العائد والمخاطر وتعظيم ثروة المالك ومقابلة متطلبات النشاط التأميني إلى النسب المئوية التي تعظم العائد وتدني المخاطرة وتقابل ضغوط السيولة لأن عندما يكون القانون يخصص ٥٥% من رأس المال المدفوع لمقابلة متطلبات السيولة في ظل القانون ٦٠ مليون فهل ٣٠ مليون تكفي

لشركة أصولها خمسة مليارات ولديها متطلبات تفوق هذا المخصص، لذا يوصي الباحث بإعادة تخصيص نسب التوزيع للأموال.

٨ لم يتوصل الباحث إلى دلالة إحصائية عن إجراء التحليلات الإحصائية على مخصص الأخطار السارية نظراً بتحدد وفقاً للطريقة الأربعية والعشرين التي يحددها التأمين من قبل الهيئة عن شركات التأمين وهذا تؤكد الحاجة إلى وجود نسب مثلى تحديد بناء على تحليل العائد والمخاطرة.

قائمة المحتويات

	الفصل الأول: الإطار العام للبحث
٢	أولاً: مشكلة البحث
٥	ثانياً: القيود الرقابية والإدارية
٦	ثالثاً: افتراضات النموذج وفرضيات البحث
٧	رابعاً: منهج البحث
٩	خامساً: أهداف وأهمية البحث
١٠	سادساً: الدراسات السابقة
١٠	الدراسات المتعلقة بنظرية الوساطة المالية
١٤	الدراسات المتعلقة بهيكل الأصول والخصوم
٢٢	الدراسات المتعلقة بنظرية المحفظة
٣٤	الدراسات المتعلقة بهيكل التمويل
٤١	خلاصة الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: النموذج المقترن
٤٣	أولاً: افتراضات وخطوات بناء النموذج
٤٥	ثانياً: الصياغة الرياضية للنموذج
	الفصل الثالث: تطبيق النموذج
٥٣	أولاً: تقدير الأوزان النسبية المثلث لأصول وخصوم شركات التأمين
٥٥	ثانياً: الإختبار الإحصائي لتأثير تطبيق النموذج على العائد والمخاطر
	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
٦٢	أولاً: النتائج
٦٤	ثانياً: التوصيات
	قائمة المراجع المستخدمة
٦٧	أولاً: المراجع العربية
٦٨	ثانياً: المراجع الأجنبية
٧٣	ملحق بمحرّجات التحليل الإحصائي

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
٣	أصول شركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠	١
٣	خصوم شركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠	٢
٤	معدل العائد على الأصول لشركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠	٣
٥٠	الأوزان النسبية المثلثى بشركة مصر للتأمين	٤
٥٠	الأوزان النسبية المثلثى بشركة التأمين الأهلية	٥
٥١	الأوزان النسبية المثلثى بشركة المهندس	٦
٥١	الأوزان النسبية المثلثى بشركة AIC للتأمين	٧
٥٢	العلاقة بين العائد والمخاطر للأوزان المثلثى	٨
٥٢	العلاقة بين العائد والمخاطر للأوزان الفعلى	٩

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
١٤	عملية إدارة الأصول والخصوم	١
٤٤	قائمة الميزانية بالأوزان النسبية	٢

شكر وتقدير

يسجد الباحث الله شكرًا على النعم التي أنعم الله عليه بها، وكذلك يتقدم الباحث بالشكر وأسمى آيات التقدير إلى استاذه الفاضل الأستاذ الدكتور/ نبيل عبد السلام شاكر أستاذ التمويل والاستثمار بكلية التجارة جامعة عين شمس على قبوله الإشراف على الرسالة وكذلك على كل ما قدمه من رعاية خاصة للباحث خلال فترة دراسته بكلية التي امتدت لسنوات لم يكن فيها سوى عالم فاضل ومثال للعطاء لأستاذ الجامعة.

كما يتقدم الباحث بالشكر والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور/ السعيد محمد لبده أستاذ الإدراة المالية بكلية التجارة جامعة طنطا الذي أبدى مساعدة للباحث قبل أن يكون رئيساً للجنة وقبل رئاسة اللجنة بامتنان وعطاء العلماء.

كما يتقدم الباحث بالشكر والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور/ محروس أحمد حسن أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية التجارة جامعة عين شمس الذي وقف إلى جانب الباحث خلال فترة دراسته بكلية كأكح أكبر ولم يتوان في تقديم النصح والإرشاد له كذلك على قبوله المشاركة في لجنة الحكم والمناقشة.

وانطلاقاً من "ولا تنسوا الفضل بينكم" وعلى أساس رد الفضل لأهله بالشكر فيتقدم الباحث بالشكر والعرفان بالجميل لكل من الأستاذ الدكتور/ أسامة الانصاري أستاذ التمويل والبنوك بكلية التجارة جامعة القاهرة على ما قدمه للباحث وكذلك الأستاذ الدكتور/ نادر البير أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية التجارة جامعة عين شمس على تعاونه المثمر مع الباحث.

كما يتقدم الباحث بالشكر إدراكاً منه لقيمة الفضل الذي قدمه الدكتور/ طلال الدابي مدرس نماذج الأعمال بـ Brunel Business School ببريطانيا على المجهودات التي قدمها للباحث خلال فترة البحث. كذلك يتقدم الباحث بالشكر والعرفان بالجميل لكل يد امتدت له خلال فترة البحث لإتمام هذا العمل وإخراجه بهذا الشكل.

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث

ثانياً: القيود الرقابية والإدارية

ثالثاً: افتراضات النموذج وفرضيات البحث

رابعاً: منهج البحث

خامساً: أهداف وأهمية البحث

سادساً: الدراسات السابقة

أولاً: مشكلة البحث

في دراسة (Gordon & Kajiji, 2004) أكدوا فيها على أن شركة التأمين تقدم على الأقل نشاطين مميزين على باقي المنظمات المالية وهم بيع عقود مستقبلية والنشاط الآخر هو تمويع الاستثمارات، ويؤكد ذلك على اختلافها عن باقي المؤسسات المالية مثل البنوك والتي تتلقى الودائع وتقوم بالإقرارات كنشاط أساسي وتحتفل عن النشاطات الأخرى للشركات ويترب على ذلك ارتفاع المخاطر التي تتعرض لها. وفي هذا الصدد ذكر (Babbie & Merril, 1997) عن المخاطر الافتuarية والمخاطر الطبيعية مما يجعلها ذات طبيعة خاصة، وذلك بجانب ما قدمه الباحثان (Gordon & Kajiji, 2004) من أن حاجة شركات التأمين لنموذج لإدارة الأصول والخصوص لتخفيض تأثير أمراض عدم كفاءة استخدام الموارد العامة نتيجة لتعقد البيئة الاقتصادية.

في هذا الصدد ذكر (Cummins & Wesis, 2002) من أن مديري شركات التأمين يواجهون نوعين من المشاكل وهي مشكلة تخصيص الموارد المتاحة على الأصول، وكذلك وجود هيكل تمويلي أمثل، وهذا ما دفع الباحث لتناول شركات التأمين للبحث عن مشكلة تخصيص الموارد على الأصول وبناء جيد بجانب المصادر نظراً لطبيعة شركات التأمين الخاصة والذي أكد عليه (Cummins, 2004) من أنها تتعرض لمخاطر تختلف عن باقي المؤسسات المالية مثل تأمينات الحياة التي تتأثر تأثراً بالغاً بالكوارث الطبيعية، بالإضافة للمخاطر الأخرى التي تتعرض لها المنشآت المالية.

وتتضح مشكلة شركات التأمين في مصر من خلال الجدل الذي أثير عنها وضمنها لوزارة المالية - جدل حول بيعها أو إدماجها، وخلصا (Cummins & Wesis, 2002) في دراستهما عن المخاطر التي تكتفف عمليات الإدماج والاستحواذ من صعوبة، نظراً لن العمليات التي تمت فيها إدماج أو استحواذ أعطت عائد غير عادي (-1%) بالإضافة إلى صعوبة توافر فرضية الرشد في نظرية التمويل — هذا يجعل وجود نموذج لإدارة الأصول والخصوص يمكن أن يصل بنا إلى الكفاءة في إدارة الموارد بشكل أفضل.

والجدول التالي يوضح أصول بعض شركات التأمين في مصر في ٣٠/٠٦/٢٠١٠

جدول رقم (١): أصول بعض شركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠

الشركات	النقدية بالصندوق ولدي البنوك	الاستثمارات	مدينو عمليات التأمين	شركات التأمين وإعادة التأمين	المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	اجمالي الأصول
مصر	١٢٠١١٦	٨٩٠٠٩٠٩	٥٨٨٥٠	١٢٩٨٢	٢٣٠٧١٧	٢٢٧١٥٧٣٦
الأهلية	٣٣٤٨٠	٢٠٤٦٢٨١	٥٨٦٥٨	-	٣١٧٢٤٥	٢٤٧١٢٨٣
المهندس	١٢٣١	٤٤٦٤٢٩	٣٠٩٦	٥٠٥	١١٩١	١٠٦٦٥٢٣
AIC	١٢٧٥	٨٨٧٣٤	٦٢٩٠	٥٣٨٢	١٩١٩	١٠٤٢٨٢
السوق	٢٢٢١٨٣	١٦٧١٠٩٩١	٢٥٤٦٤٠	٢٧٥٨٦	٦٩١٧٣٨	٣٥٨٤٠٩١٧

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، الكتاب الاحصائى السنوى لسوق التأمين المصرى، ٢٠١٠

ومن الجدول السابق يتضح أنه توجد اختلافات في قيم بنود الأصول باختلاف الشركات، كما يتضح اختلاف توليف الأصول لكل شركة على حدة، وبذلك يمكن القول بأن هيكل الأصول لشركات التأمين يمثل ظاهرة تستحق الدراسة.

والجدول التالي يوضح خصوم بعض شركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠

جدول رقم (٢) : خصوم بعض شركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠

الشركات	اجمالي حقوق حملة الوثائق	شركات التأمين وإعادة التأمين	الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى	المخصصات الأخرى	حقوق المساهمين	اجمالي الخصوم
مصر	١٦٧٧٣٣٨٨	٨٤٧٧٦٧	١٢٩٧٠٦٢	٣١١٢٨٧	٣٤٨٦٣٣٢	٢٢٧١٥٧٣٦
الأهلية	١٦٠٩٧٠٠	٦٦٩٥	٦٦٩٥٥	٣٦٩٧	٧٨٤٢٣٥	٢٤٧١٢٨٣
المهندس	٥٧٩٥٤١	٢٣٠٢٢٨	٥٢٨٤٣	٢٠٩٢٨	١٨٢٩٨٣	١٠٦٦٥٢٣
AIC	١١٥١٧	١٠٥٩٩	٥٠٥٩	٣٠٩٠	٧٤٠١٦	١٠٤٢٨٢
السوق	٢٥٠٤١٧٠٩	١٦٥٧٢٨٢	٢١٧٤٩٠٦	٤٤٧٤٥٩	٦٥١٩٥٦٢	٣٥٨٤٠٩١٧

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، الكتاب الاحصائى السنوى لسوق التأمين المصرى، ٢٠١٠

ومن الجدول السابق يتضح أنه توجد اختلافات في قيم بنود الخصوم باختلاف الشركات، كما يتضح اختلاف توليفة الخصوم لكل شركة على حدة، وبذلك يمكن القول بأن هيكل التمويل لشركات التأمين يمثل ظاهرة تستحق الدراسة.

والجدول التالي يوضح معدل العائد على الأصول لهذه الشركات في ٢٠١٠/٠٦/٣٠
جدول رقم (٣) : معدل العائد على الأصول لشركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠

الشركات	أرباح العام	الأصول	معدل العائد على الأصول
مصر	٢٤٨٩٨١	٢٢٧١٥٧٣٦	٠٠١١٠
الأهلية	٤٤٠٠	٢٤٧١٢٨٣	٠٠٠١٨
المهندس	٢٥٠٣٦	١٠٦٦٥٢٣	٠٠٠٢٣٥
AIC	٣٨٥٣	١٠٤٢٨٢	٠٠٠٣٦٩
اجمالي السوق	٥٢٦٥٠٤	٣٥٨٤٠٩١٧	٠٠٠١٤٧

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، الكتاب الاحصائى السنوى لسوق التأمين المصرى، ٢٠١٠

ومن الجدول السابق يتضح أنه توجد اختلافات في معدلات العوائد على الاستثمار لشركات التأمين، وهنا يبرز سؤال هام يتعلق بمدى تأثر هذه الاختلافات باختلاف كل من هيكل الاستثمار وهيكل التمويل لهذه الشركات، وبوجه عام يتمثل السؤال المحوري لهذا البحث في السؤالين التاليين :

- 1- كيف نتوصل إلى نموذج يحدد الهيكل المالي الأمثل لشركات التأمين العاملة بالسوق المصرى؟
- 2- ما هي طبيعة ودرجة تأثر معدلات الربحية بشركات التأمين بكل من هيكل الاستثمار وهيكل التمويل لهذه الشركات في ضوء النموذج المقترن؟

ثانياً: القيود الرقابية والإدارية Regulatory and Managerial Constraint

١- قيود الملاعة المالية Solvency Regulation

قامت الحكومات بمجهودات لمراقبة الملاعة الحالية لشركات التأمين، فمثلاً صدر بمصر القانون ١٠ لسنة ٨١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ٩٥ والمعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨ والذي نصت المادة "١٤" على "يكون رأس مال شركة التأمين المصدر ٦٠ مليون جنيه مصرى وأن يكون رأس المال المدفوع منه ٥٥٪ ويحدد الباقي على خمس سنوات"، بينما النظرية الاقتصادية اقتربت على المستثمرين إمكانية تقيد المخاطر الأخلاقية أو تكلفة الوكالة باستخدام المراقبة وشروط التعاقد "Smith & Warner 77" وذلك للحماية من الإفلاس وفي هذا العدد أكد "Myers & Smith 81" وبالمعنى في التشريعات نجد أن التشريعات الحكومية هي المهيمنة على الهيكل المالي لشركات التأمين ويظهر جلياً ذلك في التدخل الحكومي بالضغط على منح التراخيص أو سحبها، مثلاً القانون المصري رقم ١٠ لسنة ٨١ أفرد المادة ٦٢ لهذا بخصوص "أما في النظرية الاقتصادية الحديثة فإن تحليل الملاعة المالية فقد حددت وجهتين هما رأس المال وأخرى متعلقة بالتسعير حسب "Seth Chandler 95".

١- حيث قدم كيني نسبة العلاقة بين الأقساط ورأس المال في حدود نسبة ٢ : ١ وإذا ارتفعت النسبة إلى ٣: ١ فتقوم "The Insurance Regulatory Information System "IRIS" الأمريكية لسحب الرخصة، (Gordon & Kajiji 2004)

٢- قيود التسعير Pricing Regulatory: تضع بعض الجهات الرقابية على صناعة التأمين في أنحاء العالم سعر تأميني مباشر أو من خلال قيود التسعير (Cummins Wiess 1998)، وأن سعر التأمين يرتبط ارتباطاً عكسيًّا بمخاطر الإفلاس (Cummins 2006).

٢- قيود السيولة Liquidity Constraint

إن ضغوط السيولة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات دفعت شركات التأمين إلى تبني استخدام نماذج الأصول والخصوم المستخدمة في البنوك والتي يمكن أن تخفف من أمراض نقص الكفاءة للاستخدام الأمثل للموارد (Gordon & Kajiji 2004).

ونظراً للمتطلبات الدورية لشركات التأمين بكل أنواعها فإن للسيولة أهمية خاصة، وعليه أفرد القانون المصري ١٠ لسنة ٨١ في مادته ٢٨ في العدد على كيفية تخصيص الأموال واستثمارها:

١- ٦٢٥٪ على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية وشهادات مضمونة

٢- ٦١٠٪ من رأس المال المدفوع لشراء أسهم

٣- ٦١٠٪ من رأس المال المدفوع لشراء سندات

٤- ٦١٠٪ من رأس المال المدفوع استثمارات في عقارات